مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 03(2022) ص528-542

الأمن الفكري ودوره في محاربة التطرف ونشر قيم السلم

رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل بالجزائر– أنموذجا –

Intellectual security and its role in combating extremism and spreading the values of peace

The Association of Scholars, Preachers and Imams of the Sahel Countries in Algeria - A Model -

يزير جلول

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله بوزريعة (الجزائر)

Yazirdjelloul1979@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
12 اوت 2021

تاريخ القبول:
05 مارس 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ رابطة علماء وأئمة ودعاة
- ✓ دول الساحل
- ✓ التطرف

الملخص:

إن الأمن اليوم أصبح الهاجس الأكبر الذي يعكر صفو الدول ، و الذي تسعى إلى تحقيقه سواء وطنيا وإقليميا أو على مستوى الأفراد وانعدامه سوف يؤثر بالسلب على أمنها و يعتبر الأمن بأبعاده المختلفة حجر الأساس الذي يقوم عليه الاستقرار و التنمية وتسعى دول الساحل المنضوية تحت رابطة علماء و دعاة و أئمة دول الساحل وبتشجيع من الجزائر لخلق هذه الآلية من أجل نشر قيم السلم و الوسطية و الاستقرار ومحاربة التطرف ، و الإرهاب ، من خلال وضع آليات و أطر تحقق بها هذه الدول أمنها الفكري .

Article info

Received
12 August 2021

Accepted
05 March 2022

Keywords:
- ✓ *Association of scholars, ands of the*
- ✓ *Sahel countries*
- ✓ *Extremism*

Abstract :

Today, states seek to achievesecurity and in whichstability and development are achieved, and the League of Scholars, Advocates and Imams of the Sahel countries, with the encouragement of Algeria, seeks to createthismechanism in order to spread the values of peace, stability, fight and terrorism, by setting up mechanisms by whichthese countries achievetheirintellectualsecurity.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

لقد أضحت منطقة الساحل الإفريقي اليوم أحد أهم الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية ، و التعقيد ، و قد اكتسبت هذه الأهمية الأمنية من عدة أسباب ، وفواعل داخلية ، وأخرى خارجية ، ذات اتصال مباشر ، وغير مباشر بالمشكلات القائمة في الساحل الإفريقي (مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، 2014) هذا ، وقد تحولت المنطقة في السنوات الأخيرة إلى مستوطن للصراعات بين مختلف الجهات الفاعلة ، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، بالإضافة إلى ضعف أداء مؤسسات الدولة ، و انفجار الصراعات الداخلية بين المعارضة ، و النخب الحاكمة على السلطة ، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع ، وانتشار التهديدات العابرة للحدود ، كل هذه المشاكل ، و الأزمات ساهمت في زعزعة الاستقرار الأمني لدول المنطقة .فمنطقة الساحل الإفريقي أصبحت اليوم تواجه في ظل الواقع العالمي ، و الإقليمي تحديات أمنية خطيرة في عدة مستويات ، مما أثر سلبا على عجلة التنمية ، و الاستقرار ، و السلم ، و خاصة في ظل تنامي الانتشار الواسع للجماعات الإرهابية ، حيث ألقى الإرهاب تداعياته على كاهل دول الساحل ، ومن ثم فرضت هذه التداعيات ضرورة البحث عن سبل مواجهة هذه التحديات ، خاصة فيما يتصل بالأمن الفكري ، و مجابهة فكر التطرف ، و الإرهاب ، و السبل الكفيلة إلى تحقيق الأمن الفكري ، و نشر قيم التسامح و الوسطية ، و الدفع بعجلة التنمية ، و الاستقرار ، و السلم في المنطقة .

لذلك كان تأسيس رابطة علماء و دعاة و أئمة دول الساحل ، بتاريخ **29 جانفي2013** بالجزائر العاصمة (الموسوعة، 2014)، وذلك بحضور ممثلي دول الساحل : **موريتانيا** ، **النيجر** ، **مالي** ، **بوركينافاسو** ، كهيئة رسمية تساهم في المحافظة على الأمن الفكري ، و التصدي لفكر التطرف ، ونبذ كل أشكال العنف ، وتقديم المساعدة لهاته الدول ، و تقريب وجهات النظر بينها .

و لإماطة اللثام على جهود ، و أهداف هذه الرابطة ، تسعى هذه الدراسة للبحث عن الدور المنوط بهذه الرابطة و هل هو كفيل بتحقيق الأمن الفكري ، و ترسيخه ، و محاربة فكر التطرف و الإرهاب في المنطقة ، إضافة إلى معرفة دور المقاربة الجزائرية في نشر السلم ، و قيم المصالحة ، و تحقيق الأمن الفكري في المنطقة .

الإشكالية :

ما هو دور رابطة علماء و دعاة و أئمة الساحل في تحقيق ، و ترسيخ الأمن الفكري و محاربة التطرف ، و الإرهاب ، و نشر قيم السلم و المصالحة في المنطقة ؟ وماهي أهم الجهود والخطوات و الطرق الكفيلة التي تبذلها رابطة العلماء في بلدان دول الساحل ، مع البلدان التي ترعاها والتي من بينها الجزائر ، وذلك سعيا من أجل محاربة التطرف ، والقضاء على العنف الممارس من الجماعات الإرهابية الناشطة هناك ؟

الفرضيات :

*تعمل رابطة علماء و دعاة و أئمة الساحل على تحقيق و ترسيخ الأمن الفكري ، وعلى محاربة التطرف والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

*تعتبر الجزائر من أهم أعضاء الرابطة ، والتي لها جهودا كبيرة في سبيل إرساء قيم السلم والأمن في منطقة الساحل.

أهداف الدراسة :

* تهدف الدراسة إلى إماطة اللثام على دور رابطة علماء و دعاة و أئمة الساحل في نشر وترسيخ قيم السلم والأمن ، والمصالحة ، ومحاربة التطرف ، وتحقيق الأمن الفكري في منطقة الساحل .

* تهدف الدراسة إلى البحث عن أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل إنجاح عمل رابطة علماء ودعاة و أئمة الساحل.

* تهدف الدراسة إلى معرفة دور المقاربة الجزائرية في نشر قيم السلم و المصالحة والأمن في منطقة الساحل .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أولا: الإطار المفاهيمي

1-1: مفهوم الأمن الفكري

إن مفهوم الأمن اليوم ارتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان أكثر من أي شيء آخر ، حيث لم يعد البعد الجغرافي ، و الإقليمي يعبر عن التهديد الذي يستدعي الحماية المطلوبة لمواجهته ، ولا حتى تحقيق أمن قومي بالنسبة للدولة ، دون ضمان و تحقيق أمن فكري وديني سيؤدي لا محالة إلى أمن اجتماعي و إنساني.

وبذلك فإن الأمن الفكري يرتبط بإستراتيجية الأمن الوطني طولا و عرضا ، حيث أن هذه المقاربة تشمل مختلف السياسات الوطنية ، و التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن و مواجهة جميع التهديدات ، و الأخطار الأمنية بمختلف المستويات بشملات الأمن الإنساني و الاجتماعي إلى حماية السيادة و الإقليم و الحدود.

فالأمن الفكري ،هو أحد الأبعاد المهمة لمفهوم الأمن ، و هو يتعلق أساسا بالإنسان ، و بمستوى فكره ،و عقله ،و تفكيره .

ولقد ظهرت مجموعة من التعريفات لمفهوم الأمن الفكري ، و هي تصب جميعا في قالب واحد ، نذكر منها :

- هو **الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديدا للأمن الوطني ، أو أحد مقوماته الفكرية ، و العقدية ، و الثقافية و الأخلاقية و الأمنية** (المالكي، 1430).
- كما عرّف بأنه :**هو أن يعيش الناس في بلدانهم و أوطانهم ، و بين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين عن مكونات أصالتهم و ثقافتهم النوعية و منظومتهم الفكرية** (معتز محي، 2014).
- و عرّف بأنه "**انضباط عملية التفكير لدى الأفراد و الجماعات في إطار الثوابت الأساسية في الإسلام ، بما يخدم هذا التفكير ، و يحرره من قيود التبعية ، و يبنيه و لا يهدمه ، فهو سلامة الإنسان و عقله و فهمه من الانحراف و الغواية**" (الجنحي، 2015).

و يمكننا أن نستخلص تعريفا بناءا على التعريفات السابقة ،فنقول : الأمن الفكري ، هو أن يعيش الأفراد في بلدانهم آمنين ، و مطمئنين على مكونات أصالتهم ، و قيمهم ، و ثقافتهم ، و منظومتهم الفكرية النابعة من هويتهم الدينية الإسلامية ، و متى حافظوا عليها ، تحقق الأمن الفكري.

فالأمن الفكري ،هو أحد فروع الأمن ، بل يمكن القول بأنه الأساس لأي أمن ، على اعتبار أنّ الفرد إذا امتلك فكرا سليما راشدا ، استطاع أن ينعم بالأمن ، و الاستقرار الشامل الذي ينشده المجتمع من حوله " (شلدان، 2013).

وبذلك فالأمن الفكري يشكل حجر الزاوية في أمن المجتمع والدولة معا ،وهو جزء من منظومة متكاملة ، ومرتبطة بالأمن في مفهومه العام ومدلوله الشامل ،ومضمونه العميق وأن أي انحراف ،أو ابتعاد عن هذه المنظومة ، يسبب اضطرابا في الأمن الفكري ،وفي زعزعة الاستقرار،وهو في حد ذاته مساسا بالوحدة الدينية ، وبالهوية الفكرية ، وتهديدا للانسجام الجمعي ، والتماسك الموروث في المجتمع ، ليكون لقمة صائغة لسياسات الاختراق ، والاحتواء من الداخل والخارج ، لتدخله إلى دائرة التطرف والتعصب ، والفكر العدائي المبني على إلغاء الآخر ، ويصبح المجتمع عرضة لاختراق مذاهب وأفكار ، وإيديولوجيات دخيلة على مرجعيته الدينية والفكرية ، وعلى الثوابت ، ومكونات الشخصية الإسلامية المبنية على الوسطية ، والاعتدال فكرا ، ومنهجا للحياة .

2-1 :مستويات الأمن : يوجد أربع مستويات للأمن : مستوى وطني ، مستوى إقليمي، ودولي ، وفردي

- **المستوى الوطني :**

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة **NATIONAL** بالإنجليزية أو الفرنسية ،والأمن في هذا المستوى يعني : توفير الآليات والإمكانيات وكذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف ،أو المخل بجوهر وجود المجتمع ،أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة ،أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع ، والمقبولة من طرف الجميع .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما (**سعد حقي**، 2006):

*هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية ،أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع ، سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي ،أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد ، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور **الدولة البوليسية** التي يعرفه المفكر **H.LASSWEL** بأنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف ،أو رؤساء الأجهزة الأمنية .

*يتمثل في العملية التي يتم فيه تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة ،سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات ،والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية ،أي خلق حالة من الرضا العام ، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس .

فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية ،سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل :التهديدات الصريحة ،أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية ،أو تؤثر بصفة غير مباشرة ،لكن بشكل ملموس مثل :قضايا الهجرة غير الشرعية ،تلوث البيئة ،الجريمة المنظمة .... .

- **المستوى الإقليمي :**

المستوى الإقليمي هو مجموع التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ،تشغلها مجموعة من الدول ،تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة ،أو متناقضة ،وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي ،حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة (**صبري، 1979**)، لذلك يمكن الحديث على المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي ، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ،وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي .

و منه فالأمن الإقليمي لدولة ما هو من أمنها القومي فتهديد الأمن القومي يؤدي بالضرورة إلى تهديد الأمن الوطني .

- **المستوى الدولي :**

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي ،إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي حيث يظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية العرب العالمية الأولى ، بزوال المركزية الأوروبية وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي ،كإفريقيا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية ....الخ ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية ،نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئة الداخلية والخارجية ، و أصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم ، يمس مصالح ، وأمن الدول بشكل مباشر، حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية ، أو خارج محيطها الإقليمي (صبري، 1979، صفحة 245.).

وقد ارتبط الأمن الدولي بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر :

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن)
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)

- **المستوى الفردي :**

بعد الحرب الباردة ، وتأثير التهديدات على الأفراد طرح موضوع الأمن الإنساني بقصد تخليص الأفراد من مختلف التهديدات التي تعترض حياتهم ،بحثا عن الاستقرار ، والسكينة من كافة التهديدات السياسية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية ....الخ.

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة ،إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة جدا ، فحالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع واللااستقرار في البيئة الداخلية ، وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي ، أي الأمن في مستواه الوطني ، ومن جهة ثانية يرتبط كل من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي ، حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ، ونمط التفاعل بين الحاصل في النظام الدولي .

1-3 : أهمية الأمن الفكري

و عطفا على ما سبق ، فإنّ الأمن هو مطلب ضروري من مطالب الإنسانية ، و متعلق بحاجاتها النفسية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الدينية ، مما يكفل عيشة كريمة لها مليئة بالاستقرار و الاطمئنان ، و متحررة من الخطر ، و الشك ، و القلق ، و الخوف ، و عدم الاستقرار .

فالأمن الفكري يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والخطورة ، فهو يعني الاستقرار و التوازن الفكري للإنسان و عتداله ، على مستوى العقل والتفكير والسير في الحياة وفق خطى آمنة ومتوازنة تتماشى والأحكام الشرعية و متطلبات العقل مصداقا لقوله تعالى في دور نعمة و أهمية الأمن " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " (سورة قريش ، الآية 4 ، 5).

وهو معيار من معايير و أهداف الضبط والاستقرار الاجتماعي ، من خلال القدرة على تحقيق التصدي للاتجاهات و المؤثرات الفكرية التي تؤثر على تصورات الأفراد و أفكارهم " فالمحافظة على التصورات و القيم التي تكفل صيانة الفكر و حفظه من أن يكون عامل تهديد لكل ضرورات المجتمع و مصالحه ، و بث المفاهيم الاعتقادية و المبادئ الثقافية و القيم و القناعات التي يؤمن بها المجتمع" (الحيدر، 2001)، فهو يعني الحفاظ على المكونات و الثوابت الشخصية و الثقافية للمجتمع في مواجهة التيارات الثقافية و الفكرية الوافدة ، و الوقوف سدا منيعا في وجه جميع الاختراقات و الإحتواءات ، و الدسائس ، و المؤامرات العدائية ، و قطع الو لاءات للخارج.

كما أنه يصبّ في الحفاظ على الثوابت الوطنية المكونة لشخصية الأفراد ، و الحفاظ على المرجعية الدينية الفكرية التي توحد المجتمع.

كما أنّ الأمن الفكري يعني كذلك السيطرة على تصرفات الأفراد و سلوكياتهم باعتبارها نتيجة لما يجول في كيانهم الفكري و الإعتقادي ، من خلال الاعتماد على فكر قوامه الوسطية و الاعتدال ، كمبادئ بها يتحقق الأمن في أسمى صوره ، بعيدا على مهج الغلو ، و التطرف ، و الانحراف و التعصب ، و الوقوع في المحظور ، و تفادي كل مظاهر العنف ، و القتل ، و إرهاب الآمنين ، و العدوان على أرواح الأفراد ، وممتلكاتهم.

كما أنّ الأمن الفكري في مصطلحاته يعني الوحدة و التضامن والتواصل بين أفراد المجتمع الواحد ، فيما يوحدهم من قيم و مبادئ ، و مثل ، و ثوابت يؤمنون بها ، و يحققونها على أرض الواقع.

كما أنّ الأمن الفكري و تحقيقه هو عنوان للإبداع الفكري ، من خلال اعتدال الإنسان ، وعدم تطرفه في معاملته مع الآخرين وقبوله للآخر و الاستعداد للحوار معهم.

كما أنّ الأمن الفكري هو في الأخير تحقيق للاستقرار الاجتماعي والسياسي ، و النهوض بالتنمية و عنوان للبناء ، و التشييد ، و نشر قيم السلم ، والمصالحة ، و الأمن ، و التقدم نحو الأفضل.

1-4 : مفهوم التطرف :

التطرف لغة : يقال تطرف جانبا : ابتعد إلى الطرف ،الجانب الآخر ، و ترّفت الماشية جوانب المرعى : صارت بأطرافه ، وهو يعني : حاد الشيء وحرفه ، ويدل على عدم الثبات في الأمر ، و الابتعاد عن الوسطية ، و الخروج عن المألوف ، و مجاوزة الحد ، و البعد عمّا عليه الجميع (الزبيدي، 1990).

أما **اصطلاحا** : فقد عرف عدة تعريفات ، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر:

عرف بأنه :**الخروج عن القيم و المعايير و العادات الشائعة في المجتمع ، و تبني قيم و معايير مخالفة لها** (شحاتة، 2003).

بينما ذهب آخرون إلى أن التطرف " **هو اتخاذ الفرد (أو الجماعة) موقفا متشددا إزاء فكر (إيديولوجيا أو قضية) قائم ، أو يحاول أن يجد له مكان ، في بيئة هذا الفرد أو الجماعة** (الصلابي، 2007).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في حين عرّفه الدكتور **راشد المبارك** بأنه " **الشطط في فهم مذهب أو معتقد أو فلسفة أو فكر ، و الغلو في التعصب لذلك الفهم ، و تحويله إلى حاكم لسلوك الفرد ، أو الجماعة التي تتصف به و الاندفاع إلى محاولة فرض هذا الفهم ، و التوجه على الآخر بكل الوسائل ، و منها العنف و الإكراه**" (المبارك، 2006).

أمّا إذا تناولنا المصطلح مركبا **التطرف الفكري** ، فهو يعني : **الغلو و التنطّع في قضايا الشرع ، و الانحراف المتشدد في فهم قضايا الواقع و الحياة ، فالميل نحو أي طرف سواء أكان غلوا أو تقصيرا تشددا و انحلالا يعتبر أمرا مذموما في العقل و الشرع**" (المرجع نفسه).

فالتطرف الفكري هو رفض وإقصاء فكر وإيديولوجية الآخر ، والمبالغة في التمسك بفكره ، و سلوكه ، و بتنزيه للذات ، و بنظرة حادة ، و سوداوية ، و عدائية ، و متشددة في معاملته للآخرين و إقصائهم ، وعدم قبول محاورتهم ، يدفع بصاحبه إلى فرض هذا الفكر ، و التوجه على الآخر بكل الوسائل ، و منها العنف و الإكراه ، و الإرهاب.

1-5:مظاهر التطرف : من بين أهم مظاهر التطرف نجد :

- نشر أفكار الغلوّ ، والتشدد ، والإرهاب ، وإلغاء الآخر ، من خلال فرض الأفكار بالقوة ، و بالإكراه .
- استعمال كل أشكال العنف ، والقوة ،والتفجير ، والتهديد بالقتل باستخدامهم السلاح .
- ممارسة كل أنواع الخطف ، والسلب ، والسرقة ، والمطالبة بدفع الفدية .
- تهريب الأسلحة ،والمخدرات ، وتبييض الأموال ، والمتاجرة بالبشر ..... .
- انتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة ،وإعلان الولاءات لبعضها .
- استقطاب الشباب المغرر بهم بشتى الوسائل كالمال ، والدين ، واستغلالهم في الحروب ،.....
- العمل على تدمير مقدرات البلدان ،ونشر الفوضى ، وتهديد الآمنين ، وتهجير وتشريد الأسر.
- استخدام الدين لتسويق الأفكار ، و وسيلة للسيطرة على الآخرين .
- رفض كل أشكال الحوار وممارسة كل سياسات الإقصاء .
- زعزعة الأمن والاستقرار ،وتهديد وحدة الدولة الوطنية ، وإنهاكها ، وتعطيل مصالح الأفراد .

ثانيا : تأسيس رابطة علماء و دعاة و أئمة دول الساحل و دورها في نشر و تحقيق الأمن الفكري

2-1 :التأسيس:

اتفق علماء و مشايخ خمس دول في الساحل الإفريقي بالإعلان عن تأسيس **رابطة علماء و أئمة و دعاة دول الساحل** ، بتاريخ **29 جانفي 2013** بالجزائر ، حيث ضمت كل من **الجزائر** و **النيجر و مالي و بوركينافاسو و موريتانيا** (الرائد، 2017) .

وتقرر أن تكون **الجزائر** هي مقر الرابطة ، نظرا للمجهودات الجبارة التي بذلتها السلطات الجزائرية من أجل إنشاء و قيام هذه الرابطة ، حيث كان اللقاء التحضيري الذي احتضنته **الجزائر** شهر نوفمبر 2012 ، بفندق **مزفران بالجزائر العاصمة** ، و هو النواة الأولى لنشأة الرابطة ، حيث اتفقوا على إنشائها لمواجهة ظاهرة التطرف ، و الغلو الذي أصاب الأمة الإسلامية في السنوات الأخيرة ، و تسبب في تفريق كلمة الأمة ، و ضرب أمنها ، مبرزا أن الإسلام يدعوا إلى الرحمة ، و الخير ، و التسامح ، و ينهى عن الفساد . (ويكيبيديا، 2014).

2-2 :أهداف الرابطة : من بين أهم الأهداف المعلنة ، و التي أنشأت من أجلها رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل نجد :

- ✓ مكافحة التطرف و نبذ والغلو والإرهاب بكافة أشكاله ومصادره.
- ✓ إنشاء مرجعية دينية علمية مكونة من العلماء والأئمة والمشايخ بمنطقة الساحل ،تعمل على تنسيق العمل الديني والفصل في القضايا التي تهم المسلمين ، وتقريب وجهات النظر بينهم .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ نشر وتعزيز قيم السلم ، و التعايش ، وتغليب مبدأ الحوار ، و المصالحة ، ومد جسور المودة ، والتفاهم بين القبائل والمجتمعات الإفريقية .
- ✓ تقديم الإرشاد والنصح، ومواجهة التيارات الفكرية المنحرفة.
- ✓ حفظ الأمن الفكري، وتجفيف العمل المسلح بمنطقة الساحل .
- ✓ إظهار سماحة الإسلام و رفع الشبهات التي ألصقت به .
- ✓ تبني خطاب ديني يشمل مكافحة التطرف المعرفي ، وتفادي انتقاله للشباب.
- ✓ تشجيع وسائل الإعلام على الالتزام بترقية قيم ومبادئ الإسلام الداعية إلى السلم ، وتقبل الآخر والعيش معا في سلام.

2-3: جهود و دور الرابطة في نشر و تحقيق الأمن الفكري في المنطقة

لقد شهدت منطقة الساحل في العقدين الأخيرين ظهور ما يعرف بالإرهاب و التطرف ، و ظاهرة الغلو في الدين ، حيث أن تغيير الأفكار والآراء والمواقف والاتجاهات من أهمّ الأسباب والوسائل التي تؤدي إلى تغيير السلوك ، و ذلك باستعمال العنف و الإكراه و الترهيب ، مما يترتب عليه فقدان الأمن في أشكاله المتعددة ، حيث عانت دول الساحل من ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة ، والتي تمارس العنف ، والقتل، والإرهاب بشتى صوره، تحمل خطاب ديني متشدد ، وتتساهل في إعطاء أحكام في تكفير الناس واستحلال أموالهم وممتلكاتهم.

و من بين هذه الجماعات نجد : **تنظيم القاعدة بلاد المغرب الإسلامي** (A.Q.I.M) سنة **2007** ، و **جماعة أنصار الدين** **2015** ، و **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** في شمال مالي**2012** ، و **حركة التوحيد و الجهاد بغرب إفريقيا** (MUJAO) سنة **2014** ،وجماعة أنصار الدين سنة 2011، و **جماعة بوكو حرام** **2002** ، وجماعة **الموقعون بالدم** سنة 2012 ، وقد أعلنت مؤخرا العديد من هاته الجماعات ولاءها **لتنظيم الدولة في المغرب الإسلامي** المنضوي تحت تنظيم **الدولة في بلاد الرافدين (داعش)** (مصلوح، ، الأمن في منطقة الساحل ، مرجع سابق) .

حيث مارست هذه الحركات التطرف الديني ، و اتفقت في الأهداف و الوسائل و الإستراتيجيات فهي تكفر المجتمعات ، و تهدف إلى إقامة إمارة إسلامية ، و تطبيق الشريعة ، و إنهاء الوجود الغربي في المنطقة ، حيث اتخذت السلاح و العنف و التخريب و التدمير و التفجير و القتل و انتهاك الأعراض و الأموال ، و إزهاق الأرواح البريئة ، و خطف الأجانب في سبيل تحقيق أهدافها باستخدام النصوص الشرعية و فهمها و تطويعها في غير موضعها من أجل شرعنة أعمالهم الشنيعة.

وقد من نتائج ذلك انتشار أفكار الغلو و الإرهاب و التطرف والعنف ، واستدراج شباب المنطقة ، والزّج بهم في حروب و صراعات ، هو في غنى عنها.

و ذلك زعزعة الأمن و الاستقرار الذي كانت تنعم به المنطقة ، وأصبحت تهدد كيانات هذه الدول ، و تهدد وحدتها الوطنية واستقرارها ، إضافة إلى إنهاك هذه الدول ، وتعطيل مصالح الأفراد وتسهيل تهريب السلاح ، والمخدرات ، والبضائع ، وتهريب البشر ، و الهجرة الغير الشرعية (زكي، 2010).

وقد بذلت الرابطة منذ إنشائها لتقوم بمهمة الإرشاد و التوعية ، معتبرة مهامها أمانة ثقيلة و مسؤولية جسيمة تقع على عاتق علماء منطقة الساحل الإفريقي في سبيل مواجهة التيارات الفكرية المنحرفة ، ونقض أفكارها ، ومعتقداتها ، والتحذير منها ، وبيان خطورتها على الأفراد و المجتمعات ، وعلى أمن واستقرار الدول ، وقد أكد رئيس الرابطة الأستاذ **يوسف بلمهدي** في حوار مع مجلة **الحوار الجزائرية** بأن مهام المنظمة تتلخص في : بيان وشرح مبادئ الإسلام السمحة التي تدعو إلى عدم التطرف ، و دحض الشبهات و التعالم المغلوطة التي تحملها هذه الأفكار ، حيث استغلت هذه الجماعات التدين كغطاء لتصل به إلى أهدافها ، حيث يجب تحصين عموم المسلمين خاصة الشباب المستهدف من هذه الجماعات ، و محاورة هذه الجماعات و مناصحتهم ، و مجالستهم للقيام

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بمراجعات لأفكارهم ، و العودة بهم إلى جادة الصواب ، و إلى الإسلام السمح (بلمهدي، 2018) .

كما قامت الرابطة و بالتعاون مع **المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب** ، و مقره في **الجزائر** على تنظيم دورات ، و ورشات بمشاركة أعضاء الرابطة ، لتقديم خبرات لرصد الظاهرة ، و التعريف بها في سبيل القضاء على ظاهرة التطرف ، من خلال إصدار البيانات ، و القيام بالوعظ و الإرشاد ، و الخطب في المساجد ، و الإذاعات ، و تنظيم الندوات العلمية و الملتقيات الدعوية و كتابة البحوث العلمية ، و نشرها ، و توزيعها .

كما قامت الرابطة منذ نشأتها سنة **2013** إلى عديد النشاطات ، من خلال سلسلة من الورشات التحسيسية و التكوينية للأئمة و الدعاة ، للدول الأعضاء ، وصلت إلى الورشة الحادية عشر (جريدة الجديد اليومي، 2019):

- ✓ الورشة الأولى نظمت بتاريخ 29 جانفي 2013 بالجزائر ، من أجل إنشاء الرابطة ، و تم خلال هذا اللقاء المصادقة على القوانين الأساسية ، والتنظيم الداخلي للرابطة.
- ✓ الورشة الثانية انعقدت يومي 7 و8 أفريل 2013 بالجزائر العاصمة ، وسمحت بالمصادقة على بيان ختامي بعنوان **نداء العلماء** تضمن الدعوة لإصدار فتوى تمنع دفع الفدية .
- ✓ الورشة الثالثة انعقدت يومي 3 و4 نوفمبر 2015 بالجزائر العاصمة ، والتي تناولت موضوع : **إفريقيا وتهديد التطرف العنيف .**
- ✓ الورشة الرابعة انعقدت يومي 30 و31 ماي 2016 بدكار السينغالية ، وتطرقت إلى موضوع :**قيم المشاركة والسلم في مكافحة التطرف العنيف ببلدان الساحل .**
- ✓ الورشة الخامسة والتي نظمت يومي 24 و25 جانفي 2017 بنجامينا بالتشاد ، تحت شعار : **دور أئمة دول الساحل في حماية الشباب من الراديكالية والتطرف العنيف .**
- ✓ الورشة السادسة نظمت يومي 6 و7 جويلية 2017 بنواكشوط موريتانيا حول موضوع :**طرق تدعيم كتب تدريس التربية الدينية في مدارس بلدان الساحل .**
- ✓ الورشة السابعة جرت يومي 7 و8 ماي 2018 بكوناكري بغينيا ،حول موضوع :**قيم ومبادئ الإسلام في مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف .**
- ✓ الورشة الثامنة نظمت يومي 12 و14 سبتمبر 2018 باغاديس بالنيجر وتمحور موضوعها حول :**دور القيم والأخلاق الإسلامية في مكافحة الغلو والتطرف العنيف .**
- ✓ الورشة التاسعة نظمت يومي 13 و14 مارس 2019 بأبيدجان بكوديفوار وتناولت موضوع :**دور العلماء والدعاة والأئمة في التنمية المحلية من أجل محاربة التطرف والتطرف العنيف .**
- ✓ الورشة العاشرة نظمت يومي 11 و12 سبتمبر 2019 بنواكشوط بموريتانيا ،من أجل التحرير النهائي لمشروع مرجعي علمي وديني أطلق على تسميته :**دليل الممارسات السليمة لتدريس مادة التربية الدينية في مواجهة الغلو و التطرف العنيف .**

و من بين أهم الأهداف المرجوة من هذه الورشات نذكر :

1- محاربة التطرف الديني و الغلو و الإرهاب بكافة أشكاله و مصادره.

2- إظهار سماحة الإسلام و رحمته و رفع الشبهات التي ألحقت به .

3- تبادل وجهات النظر و تنسيق العمل الديني ، و الفصل في القضايا التي تهم المسلمين في منطقة الساحل .

4- إنشاء مرجعية دينية علمية مكونة من العلماء و الأئمة و المشايخ بمنطقة الساحل ، معتمدة على القرآن الكريم و سنة النبي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

صلى الله عليه و سلم ، وفق المذهب المالكي المنتشر في هذه الدول.

5- توحيد جهود الأئمة و الدعاة و المشاركة في التنمية المحلية من أجل وضع المناهج التربوية و الدراسة الكفيلة بمحاربة التطرف و الغلو الديني.

6- إرساء دعائم الأمن الفكري ، و حفظ شباب المنطقة ، و تجنيب هذه البلدان الانفلات و الفوضى ، و الدعوة إلى وضع السلاح ، و المناصحة ، و الدفع ، والمراجعة نحو السلم و الاستقرار ، و الوئام ، و المصالحة ، و التأمين الفكري من خلال الانحراف ، و الغلو.

هذا ، وقد التحقت خلال السنوات الأخيرة برابطة أئمة و دول الساحل بصفة دولة ملاحظة كل من دولة **غينيا** و **كوت ديفوار** و **السنغال.**

ثالثا :المقاربة الجزائرية و دورها في نشر قيم السلم و الأمن

1-3 :طبيعة التهديدات الأمنية و أسبابها في منطقة الساحل الإفريقي :

يرى العديد من الباحثين والمحللين السياسيين أن منطقة الساحل الإفريقي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود العديد من التهديدات الجديدة ،أو ما يطلق عليها باللاتماثلية التي من شأنها أن تهدد الاستقرار والسلم ، فهذه التحديات الجديدة على المنطقة جاءت نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية ، ومن بين التهديدات التي زادت في تعقيد الأزمة بالمنطقة هو الصراع على السلطة والحكم ، إذ أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح ، وسندا لبنية العلاقات القائمة على المجموعات الأخرى ، فالإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع ، ويصعب في هذه الوضعية الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة .

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي نذكر مايلي (الشيخ العلوي، 2017):

- ضعف الأداء المؤسسي للدولة ، وانعدام الحكم الرشيد .
- وجود معارضة وفجوة بين السلطة المدنية و العسكرية ، وكثرة الانقلابات العسكرية .
- غياب الديمقراطية ، وممارسة الديكتاتورية ، من خلال انعدم التداول السلمي على السلطة .
- انتشار الفساد والتوزيع الغير العادل للثروات ، وانتشار الفقر ، وزيادة النمو السكاني .
- الاعتقالات القسرية ، وغياب حرية التعبير ، وتقييد الحريات الشخصية ، والإقامة الجبرية .
- مشكلة الحدود والتوزيع العرقي ، والإثني ، و القبلي في منطقة الساحل الإفريقي.
- زيادة أعمال العنف وانتشار الفوضى ، وعدم الاستقرار، وتعريض الأشخاص للخطف ، والتعنيف ، والرعب .
- إعلان حالة الطوارئ ،وانتشار الفوضى وعد التحكم فيها .
- انعدام الأمن الغذائي وعدم تحقيق الحاجيات الضرورية لشعوب المنطقة .
- استمرار الدول الإفريقية في تخصيص نسبة عالية من دخلها الوطني في مجال التسليح ، والتدريب العسكري بالرغم من التخبط في الأزمات الاقتصادية ، والمديونية المرتفعة لأغلب دول إفريقيا .
- غياب برامج تنموية وانعدام الأمن يغذيها وجود جماعات اسلاموية متطرفة ، ومنظمات إجرامية عابرة للحدود ، إضافة إلى عدم قدرة هذه الدول على التحكم في الانفلات الأمني ،كتهريب الأسلحة ، واختطاف الرهائن الأجانب ، والمتاجرة بالمخدرات ،وتهريب البشر وممارسة العنف والتطرف ، ونشر الفوضى في المنطقة .
- انعدام وجود سياسة التعاون والتضامن والتنسيق بين دول الساحل ، وغياب المساعدات من الدول الكبرى .
- عدم قدرة دول الساحل على مكافحة الإرهاب والتطرف ومجابهة خطر الجماعات الإرهابية ، وما تقوم به ، وتمارسه من جرائم .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- غياب عمل الهيئات ، والمؤسسات الاجتماعية ، والثقافية سواء المحلية ، أو الإقليمية ، أدى إلى تفاقم الأوضاع ، وظهور خطاب الكراهية ، و معاداة الآخر ، و ممارسة كل أشكال الإكراه ، والعنف ، والإرهاب ، والتطرف .

- التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول إفريقيا ، وخاصة منطقة الساحل .

- انتشار الجماعات الإرهابية وسيطرتها على العديد من المناطق داخل دول الساحل ،وتصاعد أعمالها الإجرامية .

2-3 :التجربة الجزائرية

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية باعتبارها منطقة أمن بالنسبة للجزائر ، من خلال ممارسة فعلية لسلوك سياسي خارجي تضمن حضورا حقيقيا على مستوى المنطقة و إفريقيا ، بما يوفر الأساس لتجسيد المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعمل على تعزيز و نشر قيم السلم و المصالحة من خلال تعزيز الجبهة الداخلية الهادفة إلى حماية الحدود الوطنية و الوحدة الترابية ، و تعزيز ، و صون الأمن الوطني من خلال مجموعة من الآليات في مواجهة التهديدات الأمنية التي تشمل تهديدات الإرهاب و الجماعات الإرهابية و من ثمة تحقيق السلم و الأمن و المصالحة مثلت في الأخير مقاربة جديدة تعتبر كتجربة فريدة من نوعها في المنطقة ، بدأت فيما بعد دول الساحل الإفريقي في الاستفادة من هذه التجربة .

وقد ارتكزت هذه التجربة في بعدها الداخلي على سياستي **قانون الرحمة** و **قانون الوئام المدني** ،الأول الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم **95-12 فيفري 1995** وفقا لأحكام المادة **87** مكرر 3 من قانون العقوبات ، و التي تنص على استفادة المتورطين في قضايا الإرهاب بإجراءات التخفيف ما لم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة ...." ، و **المرسوم الرئاسي رقم 06-93** المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية ، و **المرسوم التنفيذي رقم 06 -94** المتعلق بتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب ، ثم بترقية تدابير **الرحمة** إلى سياسة **الوئام المدني** الذي تم إطلاقه للاستفتاء الشعبي في **16 سبتمبر 1999** ، ثم يليه مشروع **السلم و المصالحة الوطنية** سنة **2005** و الذي تبع بإعلان الحكومة **مراسيم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية** (قبي، 2017).

حيث أن أهم ما جاءت به هذه القوانين والمراسيم هو ما تضمنه الأمر الرئاسي رقم **95-12 المؤرخ في 25 فيفري 1995 و المتضمن لتدابير الرحمة** ، هو القواعد والشروط التي ستطبق على الأفراد المدانين في جرائم الإرهاب والسلاح والذين سلموا أنفسهم للسلطات طواعية وأعلنوا توقفهم نهائيا عن ممارسة هذه النشاطات المسلحة ، كما اعتمد هذا القانون سلسلة من الإجراءات التي تتيح للأشخاص المتهمين بالإرهاب العودة إلى المجتمع ، بعد نبذ العمل المسلح والاستفادة من عقوبات مخففة ،أو العفو الكلي والشامل في حال ساهموا في الكشف عن الشبكات الإرهابية التي هي محل بحث ونشاط .

أما قانون **الوئام المدني** ، فقد جاء بعد استفتاء شعبي بتاريخ **16 سبتمبر 1999** ،حيث منح هذا الأخير فرصة للمسلحين حق العودة إلى حضن المجتمع بالنزول من الجبال وتسليم السلاح .

أما **ميثاق السلم و المصالحة الوطنية** ، فقد تجسد بصورة كلية بمقتضى الأمر رقم **06-01 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2006** والمتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، حيث أن أهم ما تضمنه هذا الأمر هو انقضاء الدعوى العمومية في حق من سلموا أنفسهم ووضعوا حدا لنشاطهم المسلح ،إضافة إلى ما تضمنه من إجراءات العفو على جميع الأشخاص المدانون والمحكوم عليهم بتهم الإرهاب وممارسة أعمال العنف ،إضافة إلى ما تضمنه من إجراءات دعم سياسة التكفل بذوي الحقوق والعائلات من مفقودين وضحايا المأساة الوطنية .

حيث كان من نتائج ذلك نزول أكثر من 8970 شخصا من الجبال وتسليم أسلحتهم ،إضافة إلى إطلاق أكثر من 15 ألف شخص مستهم إجراءات العفو من المساجين ،كما استفاد من تعويض مادي أكثر من 11224 عائلة من ذوي الحقوق (قبي، 2017، صفحة 140).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وقد كان من مخرجات وانعكاسات جميع هذه الإجراءات هو نشر السلم والمصالحة ، وإرساء روح الاستقرار والأمن في أرجاء الوطن الحبيب ، وعودة الجميع إلى كنف الطمأنينة والأمان ، والاستعداد قدما إلى معركة البناء والتشييد والإعمار.

وقد سعت الجزائر إلى محاربة الإرهاب والتطرف وإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد ، والتي كادت أن تأتي على الأخضر واليابس بداية من تسعينات القرن الماضي، وقد كانت مقاربتها الأمنية تتشكل من مجموعة من الأبعاد من أهمها :

1-**البعد السياسي:** حيث شكلت المصالحة الوطنية دورا بارزا في مكافحة الإرهاب والتطرف ، وتعزيز التماسك الاجتماعي ، والوحدة الوطنية من خلال انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وعودة الاستقرار، والأمن للمجتمع وبالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال الإدراك والتصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا ، حيث تم اتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء آجالها القانونية المحددة ،حيث استفاد من هذه السياسة العديد من القادة الإرهابيين ، ووافق الآلاف من التائبين و الإرهابيين على تسليم أنفسهم بملء إرادتهم إلى المجتمع و الاندماج فيه من جديد ، مما ساهم في الأخير في إطفاء نار الفتنة و دخول الجزائر في مرحلة الأمن و السلم و الاستقرار .

2-**البعد القانوني** : قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي وتبرير العنف ،حيث نصت المادة 57 من دستور سنة 2020 المعدل (الجريدة، 2020) على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بقضايا الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون إستثناء أحد.

كما نصت المادة 79 من الدستور نفسه ، بمعاقبة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية ،أو يشجعها ،أو يمولها بأي وسيلة كانت .

3-**البعد الأمني والعسكري** : يتمثل هذا البعد في جملة من الإجراءات الردعية و الدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية ، وإدارة عملية مكافحة الإرهاب على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993 ، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديدا ، ومن جهة أخرى نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على مستوى الحدود الوطنية لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة .

4-**البعد الاجتماعي و الاقتصادي** : وذلك بالتركيز على شباب المنطقة (أبناء الصحراء) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب والانتماء إلى مختلف الأسلاك الأمنية ، لما لذلك من دور في تحسين مستوى الرقابة والحماية الأمنية للحدود ، ولما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بأهم المسالك التي قد يسلكها الإرهابيون .

وقد مثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة أحد الروابط المشتركة مابين الشعب الجزائري وباقي الشعوب الإفريقية ، وتعد الطريقة التيجانية إحدى أبرز الروابط الاجتماعية والدينية المميزة لها ، حيث عززت هذه الطريقة التمكين للفكر الصوفي المعتدل في مواجهة الفكر السلفي المتشدد الذي تفرع عنه الفكر الجهادي ، هذا الأخير الذي أصبح مرادفا اليوم للإرهاب ولتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال .... ، ونشر فكر الغلو والتطرف في المنطقة .

كما أن التنمية الاقتصادية للولايات الجنوبية المحاذية لحدودنا ،تعد خيارا إستراتيجيا لدفع وتيرة التنمية من جهة ، ومن جهة ثانية أسلوبا لوضع ميكانيزمات ضبط يعزز قدرات الدفاع الوطني ، حيث أن المنطقة تعرف نسبة بطالة مرتفعة ، تدفع أبناء المنطقة للتفاعل مع نشاطات التهريب ، والجريمة المنظمة ، كما تجعلهم عرضة للتجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية ، بحكم عامل العوز والفقر ، مقابل الإغراءات المادية المقدمة من هذه الجماعات (بوكراع، 2006).

فالأولوية إذن في إيجاد فرص عمل لأبناء الجنوب وتحسين مستواهم المعيشي ،إضافة إلى دفع وتيرة التنمية ، والإعمار في هذه المناطق من خلال بناء السكنات ، وتعبيد الطرقات ،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وإقامة المصانع ، والمشاريع الخالقة للثروة ، واليد العاملة ، وتوفير وسائل ، وسبل الحياة الكريمة لجميع الساكنة .

5-**البعد التربوي والديني** : حيث سعت الجزائر إلى تجنيد أرمادة من العلماء ، والأساتذة ، والأئمة في سبل نشر قيم السلم والمصالحة من خلال تشجيع قيم الحوار ، ونبذ العنف ، والتطرف ، والإرهاب من خلال نوعية الخطاب الممارس سواء في المؤسسات الرسمية ، أو في ما هو موجود في البرامج التربوية ، والمدرسية ، والدعوة إلى التمسك بالقيم الدينية المبنية على أسس المرجعية الدينية الجزائرية المبنية على المحافظة على الثوابت والهوية الوطنية .

3-3 : التجربة الجزائرية و دورها في نشر قيم السلم و المصالحة في منطقة الساحل

لقد راهنت الجزائر على حل مشاكل دول الساحل الإفريقي و المشاركة فيها في سبيل تحقيق الأمن و القضاء على بؤر التوتر و العنف و الإرهاب و التطرف من خلال تسليط الضوء على مناطق التهميش و الإقصاء التي تعاني منه شعوب المنطقة ، حيث عملت على حل مشكلة الطوارق و مشاكل التنمية فيها ، و أكدت على تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان و إنشاء صناديق لدعم أنشطة إعمار المناطق المتضررة من الحروب إلى جانب المساعدات الإنسانية و الأدوية التي استفادت منها دول الساحل الإفريقي من الجزائر.

كما ساهمت الجزائر في مشروع المصالحة في دولة مالي و بين الفرقاء في التشاد و استقبال عدد كبير من اللاجئين من مالي و النيجر.

حيث شجعت الجزائر إرساء قيم السلم و المصالحة و الحوار بين الفرقاء و نبذ العنف و التطرف و ضرورة توعية شباب المنطقة من خطورة الجماعات الإرهابية و ممارسة التطرف من خلال حفظ و تأمين فكر هؤلاء الشباب من الوقوع في فلك هذه التيارات الفكرية المتشددة و ما تفعيل الورشات الإقليمية لرابطة علماء و أئمة دول الساحل إلا دليل على حرص الجزائر على المساعدة في حل مشاكل منطقة الساحل الإفريقي ،و تعزيز أمن المنطقة ، و نشر ، و تعزيز قيم السلم و المصالحة ، و تحقيق الاستقرار و التنمية فيها .

ومن أهم جهودها نذكر :

1- **الأزمة المالية** : سعت الحكومة الجزائرية لتسويات الأزمات القائمة في الدول الإفريقية بطرق سلمية ، ويتضح ذلك من خلال أزمة شمال مالي ، فحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل ، تقوم على أساس الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي ، لأن أي تدخل أجنبي يعتبر تهديدا لأمن واستقرار الجزائر ، وهذا ما أكده الوزير الأول السابق **أحمد أويحي** مهندس الاتفاق المالي في حوار مع جريدة لوموند الفرنسية عندما قال : **إن أي تدخل أجنبي في مالي ، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر ، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية المالي** (دخوش، 2013)، وقد حركت الجزائر دبلوماسية السلم والأمن في مالي ، وقامت برعاية المفاوضات بين أطراف النزاع ، في لقاءات مارطونية حيث توج هذا النشاط الدبلوماسي ، بالإمضاء على إتفاق السلام ، والمصالحة بين الإخوة الأعداء سنة 1996 ثم في 2006 (حمزة، 2018).

حيث أكد الرئيس السابق لدولة مالي **أبوبكر إبراهيم كايتا** أهمية الإستعانة بالتجربة الجزائرية في المصالحة بين الحكومة المركزية في باماكو والمجموعات المسلحة الناشطة شمال البلاد حيث قال : إن مالي لجأت إلى الجزائر للخبرة التي تملكها ولنجاح المصالحة فيها ،كما أكد في ذات السياق أن الجزائر حذرت من الضغوط الأجنبية التي تريد فرض الحل ، وأن الأمن والإستقرار لا يصنعه إلا الماليون أنفسهم بالجلوس إلى طاولة الحوار من غير إملاءات خارجية .

2- **أزمة النيجر** : بذلت الجزائر، ومنذ بداية الأزمة في النيجر كافة جهودها من أجل حل المشكلة بطريقة سلمية ، ودون تدخلات خارجية ، خصوصا ، وأن الجزائر تحملت عبء الهجرات المكثفة للمواطنين النيجريين ، نتيجة النزاع المسلح ، والحرب الأهلية ، وقد رافقت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجزائر مشروع المصالحة في النيجر بين الطوارق والسلطات النيجيرية ، ونجحت في الأخير في الجمع بين الفرقاء (بن عنتر، 2014).

3- **الأزمة الليبية** : بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل التوفيق بين الخصوم في ليبيا ، مستغلة في ذلك نجاح وساطتها في مالي ، حيث أنها تملك معرفة عميقة بالمنطقة ، وخبايا الداخل الليبي ، حيث باشرت الجزائر إلى إطلاق مسار للحوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالجزائر ، وذلك منذ شهر مارس 2015 ، باشتراك جميع أطراف الأزمة الليبية لقطع الطريق على المجوعات الجهادية ، حيث حرصت فيها الجزائر على حضور كل أطراف الأزمة من ممثلي أحزاب سياسية ، ونشطاء سياسيين ، وأمراء حرب ، وقد عملت الجزائر على إقناع جميع الأطراف بضرورة الاعتماد على الحل السياسي ، كمخرج وحيد للأزمة الليبية ، انتهى في آخر المطاف باتفاق **الصخيرات** (مصباح، 2010).

4- **الإرهاب في بحيرة تشاد** : حيث كثفت جماعة **بوكو حرام** الإرهابية عملياتها الإجرامية في الكاميرون والتشاد والنيجر وفي الشمال الشرقي لنيجيريا ،وارتكبت جرائم كبيرة في حق شعوب المنطقة ، حيث قدمت الجزائر مساعدات لهذه الدول من أجل تجاوز كل ذلك .

5- كما كانت للجزائر جهودا في بقية دول الساحل الإفريقي ،و**موريتانيا**و**الصومال** ، و**بوركينافاسو** ، و**أريتيريا** ، وقد كللت نتائجها بالنجاح ، من خلال بسط السلم ، والأمن ، وتحقيق المصالحة في ربوع هذه المناطق.

6- إن محاور الإستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي نجد أنها تتمثل وتتمحور في العديد من النقاط نذكر من أهمها :

- وحدة دول الساحل والدول الإفريقية .
- حماية الحدود الموروثة عن الإستعمار .
- تشجيع وتقوية الحكومات المركزية لدول الساحل للحكم في اقليمها .
- تنمية دول الساحل واقامة مشاريع مشتركة مثل مشروع نقل الغاز من دولة نيجيريا إلى أوربا عبر الجزائر.
- رفض التدخل الخارجي في شؤون المنطقة وحصر الحل في يد دول المنطقة دون غيرها ،لذلك نلاحظ في كل مراحل الأزمات التي عرفتها دول المنطقة على غرار تونس ليبيا السودان مالي ،بقي موقف الجزائر ثابتا لم يتغير عبر التاريخ .
- إقناع الحكومات الغربية بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية .
- إطلاق سراح جميع الرهائن الموجودين عند الجماعات الإرهابية .
- زيادة التعاون الإقليمي وبناء القدرات العسكرية : وتعتبر زيادة التعاون الإقليمي أمرا حيويا في مجال مكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة والعصابات الإجرامية المتواجدة في المنطقة ،وانشاء كتائب في المناطق الحدودية لإجراء عمليات تفتيش ومراقبة ،وينبغي على مجتمع الطوارق أن يشاركوا في أي مبادرة من هذا القبيل نظرا لخبرتهم الجيدة لطرق وتضاريس المنطقة .
- يجب أن يمتد التعاون في مكافحة النشاط الإجرامي بالمنطقة ليشمل كل من بوركينافاسو والسنغال وغانا وغينيا .
- تعميق عملية التعاون والتكامل الاقتصادي في منطقة دول الساحل والصحراء الكبرى ،بالاستثمار في المناطق المهشمة ،وهي خطوة أولية لتحقيق التنمية المحلية ،والتقليل من جاذبية النشاط الإجرامي و مظاهر التطرف والعنف .

ويمكن القول أن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تعتمد على الآليات السلمية لمواجهة التحديات ، و التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة ، ومن بينها المقاربة التنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية ، ويظهر هذا من خلال نشاطها على المستوى الإفريقي في إطار الإتحاد الإفريقي والشراكة من أجل تنمية إفريقيا ،كما تعتمد وتركز على المقاربة العسكرية في المنطقة ،حيث قامت الجزائر باتخاذ تدابير وإجراءات أمنية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الحدودي ، وسعيها وحثها على التنسيق الأمني على المستوى الإفريقي .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خاتمة : يعتبر تحقيق الأمن الفكري و الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي من الثوابت ، و الأهداف التي تسعى إليها جميع دول المنطقة ، لذلك حرصت الجزائر على تبني سياسة التنسيق ، و التعاون بين جميع الفاعلين المؤثرين في المنظومة الساحلية و الإقليمية ، بمقاربة جهوية الطابع تستند إلى حلول ساحلية ، و تنتهج قاعدة التعاون ، و التضامن لا التدخل ، و قد جاءت جهود رابطة علماء و دعاة و أئمة الساحل كأحد لبنات هذا التنسيق ، و التعاون المعلن والصريح ، بين دول الساحل من أجل تحقيق السلم و الأمن في المنطقة ، و مكافحة ، و تجريم كل أنواع العنف ، و الترهيب ، و نبذ التطرف و التعصب الذي تسعى بعض الدوائر الخارجية إلى تغذيته ، و نشره ، و بث الفوضى بين شعوب المنطقة ، حيث وقفت سدّا منيعا في وجه هذه التيارات الفكرية ، محاولة تجنيب شباب المنطقة من الوقوع في فخ الانحراف ، و التعصب ، و الغلو ، و التطرف ، ومن خلال تشجيع كل البرامج التنموية ، و التكوينية ، و التوعية التي تقوم بها هذه الدول ، و بالتنسيق مع رابطة و علماء الساحل ، و أصحاب الشأن الديني في هذه الدول، حيث اجتهدت بالاعتماد على المرجعية الفكرية و الروحية ، و المتمثلة في المذهب المالكي المعروف بالاعتدال و الوسطية ، بالإضافة إلى الطرق الصوفية (التيجانية ، القادرية) و إشراك أعيان الزوايا في نشر تعاليم الدين الإسلامي السمحة و الصحيحة ، و ضرورة نشر وبث الفكر المعتدل بين الشباب المبني على قيم الوسطية و الاعتدال ، بهدف قطع الطريق أمام الذين يستغلونهم لنشر أفكارهم الهدامة ، و تجنيد ضعيفي النفوس ، أو من لديهم استعداد للعنف بمجرد توفر بيئة خاصة لهم ، و هذا كله يصبّ في سبيل تجفيف منابع التطرف و الإرهاب و إرساء قواعد السلم و الطمأنينة و الاستقرار في المنطقة ، و دفع عجلة التنمية و الرقي و الإزهار لساكنة هذه المناطق .

وقد سعت الجزائر بمقاربتها الأمنية ،جاهدة إلى بناء أمن فكري في منطقة الساحل الإفريقي ،يهدف أساسا إلى تأمين العقل الإنساني وحفظه ضد أي نوع من الانحراف ،والتطرف في فهم تعاليم الدين الإسلامي ،والالتزام بالوسطية ،والاعتدال عبر وسائل التنشئة الاجتماعية كالمدارس ،والمساجد ،والزوايا .....،وهو ما سمح بتراجع التطرف ،والإرهاب ،بحسب ما أكده الأمين العام السابق لرابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل الإفريقي الأستاذ **يوسف مشرية** ، حيث أن مبادرات الرابطة أفضت ،وحققت نتائج مرضية ،بعودة عشرات بل مئات المسلحين في دول الساحل ، وتراجعهم عن أفكارهم المتطرفة .

و في الأخير يمكن أن نذكر بعض مقترحات الدراسة ، حيث نؤكد على أنه يجب على دول الساحل الإفريقي أن تعمل على تفعيل وتكثيف آليات التعاون فيما بينها في هذا الشأن ، ولابد عليها من مضاعفة الجهود في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل ، وتجسيد ما تم الاتفاق عليه من مخرجات على أرض الواقع .

كما أنه من الضرورة بمكان استفادة دول الساحل وإفريقيا من التجربة الجزائرية واقتباسها والإقتداء بها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ونشر قيم السلم والأمن .

كما يجب ضرورة قطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل والتي تعمل وفق أجندات أجنبية شكلت خطرا على المنطقة وعلى حساب شعوبها ،التي تنتظر التنمية وتسعى للاستقرار والرقي والتطور.

كما يجب العمل على التصدي للفتاوى المستوردة والمعلبة التي تضلل الشباب ،إذ يجب تحصين شباب المنطقة مما يتصل بالجوانب الفكرية والروحية والعقائدية والفقهية وطرح الفكر الصحيح والوسطي كبديل لتلك الأفكار الزائفة.

كما ندعو لإنشاء مؤسسات لتدريب الأئمة والدعاة من أجل الرفع من قدراتهم وإمكانياتهم وتجنيد العدد الأكبر منهم ،والاستفادة من الخبرات والتجارب البينية .

كما يجب ضرورة تمكين الأئمة والدعاة وتشجيعهم على التعامل مع وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وأهمية استخدام ذلك في مجال محاربة أفكار التطرف والغلو ونشر قيم التسامح والمحبة بين الأفراد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما يجب الرفع من سقف التعاون بين الرابطة و المنظمات الإقليمية والدولية والتي تسعى لمصلحة هذه الدول والعمل معها سويا والاستفادة من خبراتها .

كما يجب تشجيع الفكر الوسطي المبني على الاعتدال عقيدة وسلوكا ونشر قيم الوسطية والسلم والحوار بين الأفراد .

كما يجب أن تقوم الرابطة بتشجيع و إدراج المرأة في مجال التوعية الدينية المجتمعية وإشراك المرشدات في نشر الوعي ومكافحة العنف والتطرف .

الهوامش :

1- مصلوح كريم ، (2014)، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

2- الموسوعة العالمية ، (2014) ، *رابطة علماء و أئمة و دعاة دول الساحل*. ، hhps /ar.wikipidia.org/، تاريخ الاسترداد 09 11, 2019.

3- المالكي عبد الحفيظ ، (1430). ، نحو مجتمع آمن فكريا، *المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري* ، صفحة ص 10

4- عبد الحميد معتز محي ، (2014). ،*الإرهاب وتجدد الفكر الأمني* ، عمان الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع .

5- الجنحي علي فايز ، (2015). ، *الأمن و الوقاية من الجريمة* .الرياض ، السعودية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

6- شلدان فايز ، (2013) ، دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في الأمن الفكري ، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية، المجلد الحادي عشر* (العدد الأول)، ص 35.

7- توفيق سعد حقي. (2006). *مبادئ العلاقات الدولية*. عمان ،الأردن: دار وائل للنشر.

8- مقلد ، اسماعيل صبري. (1979). *الإستراتيجية والسياسة الدولية*. بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث..

9- المرجع نفسه.

10- سورة قريش ، الآية 4 ، 5.

11- الحيدر بدر عبد الرحمان ، (2001)، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية ، *مجلة الحقوق* ، جامعة المنصورة ، *العدد 50*، ص34.

12- الزبيدي مرتضى ، (1990)، *تاج العروس من جواهر القاموس* ، بيروت لبنان ، دار الهداية.

13- شحاتة حسن ، (2003)، *معجم المصطلحات التربوية و النفسية*، القاهرة ، مصر، الدار المصرية.

14- الصلابي محمد علي ، (2007) ، *الوسطية في القرآن الكريم* ، القاهرة ، مصر ، مؤسسة أثر للنشر و التوزيع.

15- المبارك راشد ، (2006) ، *التطرف خبر عالمي* ، دمشق ، سوريا، دار القلم.

16- *المرجع نفسه* .

17- يومية الرائد ، (7 نوفمبر, 2017)، تأسيس رابطة علماء و دعاة و أئمة الساحل لمكافحة التطرف، الموقع elraaed.comhhps/،تاريخ التصفح 2020/12/19.

18- الموسوعة العالمية ويكيبيديا. (10 10, 2014). *رابطة علماء و أئمة دول الساحل* Khttp//ar.wikipidia.or g wik ، تاريخ الاسترداد 11 09, 2019

19- مصلوح كريم. ، *الأمن في منطقة الساحل* ، مرجع سابق.

20- زكي علاء الدين ، (2010) ، *جريمة الإرهاب ، دراسة مقارنة* ، الإسكندرية مصر ، دار الجامعة الإسكندرية.

21- بلمهدي يوسف ، (14 01, 2018)، رابطة علماء ودعاة دول الساحل ، *مجلة الحوار العدد 35* ، *تم التصفح بتاريخ* 25- 03- 2019، من hhps / elhiwar.dz.com ، مجلة الحوار .

22- جريدة الجديد اليومي(2019/5/20) .رابطة علماء وداعة وأئمة دول الساحل : مسار ثري من المبادرات العلمية aljadidelyawmi.dz العدد 2501 بتاريخ 2019/5/20 تم الإسترداد بتاريخ 10/20 2020/

23- الحسين الشيخ العلوي. (2017). *منطقة الساحل الإفريقي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

24- قبي آدم ، (2017) ، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي، *مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 30* ، ص 515.

25- *المرجع نفسه* .

26- الجريدة الرسمية. (2020). *التعديل الدستوري 2020* (المجلد العدد82). الجزائر.

27- إلياس بوكراع. (2006). *الجزائر ،الرعب المقدس*. بيروت: دار الفارابي.

28- دخوش محمد ، (10 12, 2013)، *الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي* ،جريدة *الرائد* ttp://elraaed.com/ara/sujets_opinions، العدد 5652 ، تاريخ الاسترداد 12 11, 2020

29- حسام حمزة، (2018)، *الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل:تصور آليات المواجهة* ، بيروت لبنان مؤسسة كارينجي للسلام الدولي .

30- عبد النور بن عنتر. (2014). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعو والنشر والتوزيع.

31- عامر مصباح. (2010). *تحليل السياسة الخارجية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)